انعكاسات الأوضاع الاقتصادية المغاربية على التكامل الاقتصادي الإقليمي

أ.فاطمة النوي

أ.نصايبية رمزي
جامعة سوق أهراس

الملخص

إن تجربة بناء المغرب العربي من التجارب المهمة في مجال التكامل الإقليمي على صعيد منطقة شمال إفريقيا، إلا أن هذا الاتحاد لم يكن فعالا إلى حد بعيد، ذلك أن اتحاد المغرب العربي الذي عمل على الانتقال بالمنطقة من العلاقات الجامدة والمتوترة إلى علاقات أهم ما بدأت تتميز به هو الهدوء والتعاون المحدود، يعرف الآن نوعا من التعثر في مسيرته لذلك فاختلاف السياسات الاقتصادية بين أقطار المغرب العربي هي العائق الأول أمام اندماج اقتصادياتهاحيث كانت المغرب وتونس وموريتانيا تتبع سياسات اقتصادية ليبرالية، بينما اتبعت كل من الجزائر وليبيا، سياسة الاقتصاد الموجه لكن بعد توجه هذين البلدين لتحرير اقتصادهم، تبين أن تخلف اقتصاديات البلدان المغاربية وفقرها وتماثلها، هي العوامل التي تحول دون تكامل واندماج هذه الاقتصاديات وهو ما يؤدي إلى استمرار العلاقات العمودية لأقطار المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي، لذلكسنتناول دراسة الأوضاع الاقتصادية لدول المغرب العربي وانعكاسها على التكامل الاقتصادي الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد المغاربي، المغرب العربي، الاقتصاد، الأوضاع الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الإقليمي

Abstract

The experience of building the Arab Maghreb was one of the most important experiences in regional integration in North Africa, but it was not very effective , The Arab Maghreb Union,which has worked to move the region from rigid and tense relations to the relations of the most important is characterized by calm and limited cooperation, knows a kind of stumbling in his career so the difference in economic policies between the countries of the Maghreb is the first obstacle to the integration of their economies Morocco, Tunisia and Mauritania followed liberal economic policies, while Algeria and Libya followed theOriented economy. However, after the liberalization of their economies, it was found that the backwardness, poverty and similarities of Maghreb countries are factors that prevent the integration of these economiesWhich leads to the continuation of the vertical relations of the Maghreb countries with the European Union, so we will address the study of the economic conditions of the ArabMaghreb countries and their reflection on regional economic integration.

Keywords : Maghreb Union, Arab Maghreb, Economy, Economic conditions, Regional economic integration

مقدمة

تميز العصر الحديث بالتكتلات الإقليمية، وذلك سواء من حيث أهمية الأمثلة التي يقدمها لنا الواقع أو من حيث تبلور معالم التكتل في صورة واضحة ومحددة تتعدى بكثير ما قد نجده من مظاهر مماثلة في الماضي كالسوق الأوروبية المشركة، فنجد من حولنا تكتلات اقتصادية أمريكية وآسيوية وإفريقية تجمعها المصالح مدعومة بسياسات. وهذا تأسست دول الاتحاد المغاربي والتي تهدف إلى تطوير العمل الاقتصادي المشترك .وتعتبر تنمية التجارة المغاربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي المغاربي المشترك وذلك باتخاذ عدد من المبادرات العملية لتحرير التجارة المغاربية البينية.

إن تجسيد فكرة المغرب العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين صاحبته عوائق وتحديات لم تستطع الأطراف المغاربية عبر مسيرتها التخلص منها أو تجاوزها أي أن هناك عوائق وتحديات ذات طابع بنيوي مرتبطة بوضعية الأقطار المغاربية وسياساتها اتجاه بعضها البعض، في حين أن هناك بعض العوائق والتحديات ذات طابع ظرفي أو مرتبطة بعوامل معينة وقد زالت بزوالها ومن هذه العوائق والتحديات التي قد زالت أو خفت حدتها أو هي في طريقها إلى الزوال، معارضة أطراف الاستعمار القديم للوحدة المغاربية التي هي الآن دول الاتحاد الأوروبي، والتي أصبح من مصلحتها في الوقت الحاضر السعي إلى تحقيق الاندماج المغاربي، لأن تحقيق الوحدة المغاربية سيكون أساسيا لتجسيد التكامل في إطار الفضاء المتوسطي الذي يعمل الاتحاد الأوروبي على تحقيقه منذ انطلاق مسار برشلونة عام 1995 للحد من الهوة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بين ضفتي المتوسط وتقريب وجهات النظر في القضايا التي تهدد أمن المتوسط وعلى رأسها الهجرة السرية والتطرف الديني والجريمة المنظمة.

فيحين استمرت بعض العوائق والتحديات التي صاحبت البدايات الأولى لميلاد المشروع المغاربي، وماتزال تفعل فعلها في عرقلة الوحدة المغاربية، ومن أهمها انعدام الديموقراطية في أغلبية الأقطار المغاربي، وغياب مجتمع مدني فعال يدعم هذه الوحدة وكذلك ضعف اقتصاديات الأقطار المغاربية واستمرار مشكلة الصحراء الغربية كقضية استنزاف للمنطقة منذ ما يقارب الثلاثين سن، بالتالي ونظرا لأهمية مشروع التكامل المغاربي والحاجة إلى التقارب الاقتصادي بين دول المنطقة (الجزائر، المغرب، موريتانيا، ليبيا وتونس) وخاصة عبر حدودها، كان من المفيد تشجيع التكامل المغاربي من أجل تسليط الضوء على نمط التجارة بين هذه البلدان وتحسين مستوى معيشة السكان، وتعزيز تنمية المنطقة الحدودية والحاجة إلى زيادة التجارة والاستثمار داخل المجتمع، كما يساعد التكامل الإقليمي عبر مناطق الحدود، على الانفتاح والتواصل بشكل أكثر فعالية وتنافسية مع السوق العالمية. أصبح التكامل في المنطقة المغاربية ضرورة اقتصادية لا يمكن إنكارها، نظرا للمنافسة الشديدة بين مختلف التكتلات الإقليمية العالمية.

تتميز اقتصاديات الدول المغاربية باختلاف طبيعتها الهيكلية، ويعود هذا لاختلافها في التوجهات الاقتصادية والتنموية التي اعتمدتها كلدولة بعد الاستقلال، خاصة في مرحلة الستينات والسبعينات، حيث أدى هذا إلى صعوبة التنسيق ما انعكس سلبا على صعيد التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الأقطار المغاربية، كما أن التوجه القطاعي المختلف من بلد لآخر كان له تأثير عكسي على المستوى التنموي، ضف إلى ذلك ضعف القاعدة الانتاجية والتوجه الخارجي من أجل التنمية الاقتصادية، إذ أصبح المغرب العربي رهانا تنافسيا استراتيجيا بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من خلال المبادرات التنافسية تجاه دول المغرب العربي، ولذلك سنحاول من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على إحدى التكتلات الاقتصادية، والمتمثلة في إتحاد المغرب العربي، يأتي الحديث عن اتحاد المغرب العربي كتجربة من ضمن التجارب الوحدوية العديدة التي قامت في العالم الثالث، كما يكمن الغرض من هذه الدراسة إبراز الوضعية الاقتصادية المغاربية وانعكاسها على التكامل الاقتصادي الإقليمي.

I.تحديد المفاهيم

1. مفهوم المغرب العربي

إن اصطلاح الدول المغاربية، غالبا مايثير كثيرا من اللبس في ذهن المهتمين بشؤون الشرق الأوسط والمغرب العربي فالمقصود بالإتحاد المغاربي هو ذلك التكتل السياسي والاقتصادي بين الدول الخمس وهي: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا. فموريتانيا وليبيا على سبيل المثال لم تكونا ضمن إطار المغرب العربي عند بداية نشوء فكرة المغرب العربي في الخمسينيات إذ يمكن القول أن فكرة الدول المغاربية في الأساس هي فكرة تخص الدول الثلاث وهي المغرب، الجزائر وتونس[1].

2. مفهوم الاقتصاد

الاقتصاد هو علم تحديد مستويات الدخل والعمالة وهو العلم الذي يدرس أسباب التقلبات الاقتصادية للوصول إلى كيفية تحقيق الاستقرارالاقتصادي. الاقتصاد هو علم النمو الاقتصادي وقد ظهر مفهوم النمو الاقتصادي ليحتل مكاناً بارزاً في الدراسات الاقتصادية، ويركز هذا المفهوم على كيفية نمو الدخل القومي وبيان محددات النمو الاقتصادي. ومن أشهر الاقتصاديين الذين تكلموا في النمو الاقتصادي راجنر

نيركسه والذي قدم إستراتيجية النمو المتوازن والتي تعتبر امتداد و تطوراً طبيعياً لنظرية الدفعة القوية التي صاغها الاقتصادي بول روزنشتين رودان كما يرجع فضل السبق لإستراتيجية النمو غير المتوازن إلى الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو و الأمريكي هيرشمان .

أحد العلوم الاجتماعية ويتضمن مجموعة الأفكار والآراء والنظريات الاقتصادية التي يهتدي بها الإنسان في إدراك الظواهر الاقتصادية الناجمة عن استغلال الموارد الاقتصادية، والاهتداء بها في تنظيم وتوجيه الموارد الاقتصادية لإشباعاحاجيات الإنسانية وذلك بتوفير العمالة الكاملة لتلك الموارد الاقتصادية ،وتوجيهها بين مختلف أوجهاستعمالها بما يحقق أكبر قدر من الغلة بأقل قدر من الجهود المبذولـــة. و نستطيع ان نستخلص من جميع هذه التعاريف السابقة في انها تتحدث عن الثروة الإشباع و إدارة الموارد[ii].

3. مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

هو التنسيق الكامل بين عدد من الوحدات الاقتصادية اثنين فأكثر، وإزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بينها وتكوين وحدة اقتصادية جديدة ومميزة، وهذا يؤدي إلى تميز عملية الإنتاج داخل السوق الجديد والكبير بعدم التكرار والتشابه، بل تخطط على أساس تقسيم العمل والتخصص والاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة في كلدولة من الدول المتكاملة، وهذا يؤدي إلى تلافي تبديد الموارد الذي ينتج عن حالة التنافس المبني على تكرار عمليات الإنتاج عند مستويات غير اقتصادية وهذا ايكون التكامل الاقتصادي كما يلي:

-التكامل الاقتصادي هو صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية.

-هو عملية تنسيق مستمرة ومتصلة تتضمن مجموعة من الإجراءات هدف إزالة كافة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة.

-يتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لهذه الدول بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع[iii].

II. التعاون الإقليمي المغاربي

1. تاريخ الاتحاد المغاربي

رغم وقوع أقطار المغرب العربي تحت الاستعمار ولفترات طويلة، إلا أن ذلك لم يغيب فكرة وحدة المغرب العربي، فلقد ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في تاريخ 28- 30أفريل 1958 في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، ولكن حلم زعماء الحركات الوطنية المغاربية لم يتحقق لأنه بمجرد أن استقلت الدول المغاربية بدأت الخلافات السياسية، ودخلت المغرب والجزائر في" حرب الرمال خلال شهر أكتوبر 1963 .

ورغم ذلك لم تمنع هذه الحرب الدول المغاربية من محاولة إرساء قواعد للتعاون الإقليمي، فقد أنشئ المجلس الاستشاري المغاربي الدائم عام 1964بين الجزائر والمغرب وتونس، والذي يعتبر أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي مغاربيا، كما اصطلحت الحكومات المغاربية من أول لقاء جمع بين ممثليها في تونس عام 1964 تم في طنجة بعد ذلك بأسابيع قليلة على أن تقيم مجموعة من الأجهزة والمؤسسات لتدعيم للتعاون بينها والمتمثلة في: مجلس وزراء الاقتصاد، اللجنة الاستشارية المغاربية، مركز الدراسات الصناعية، اللجان الفنية المختصة[iv]. كما شهدت المرحلة 1989- 1993 حماسا كبيرا لمسيرة للاتحاد المغربي وعرفت عدة إجراءات ميدانية تمثلت خاصة في فتح الحدود البرية وإلغاء التأشيرة مما سهل تنقل الأفراد ومعه تنقل السلع ورؤوس الأموال، كما شهدت هذه الفترة استحداث المؤسسات المغاربية: مجلس الشورى المغاربي، الهيئة القضائية المغاربية، الأكاديمية المغاربية للعلوم والجامعة المغاربية.

تميزت مرحلة ما بعد 1994 بعودة الفتور بسبب إعادة فرض التأشيرة من جديد على تنقل الأفراد بين الجزائر والمغرب والتي ألغي العمل بها لاحقا، ابتداءا من سنة 2005 وتم غلق الحدود البرية بين البلدين ابتداءا من أوت 1994 ولازلت مغلقة إلى الآن، وأيضا تدهورت العلاقات الليبية الموريطانية على إثر قيام موريطانيا بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل سنة 1995 هذه الأوضاع كانت سببا رئيسيا في عدم تطبيق أغلب الاتفاقيات المبرمة في إطار إتحاد المغرب العربي[v].

شكل 1: الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي

المصدر: موقع الاتحاد المغاربي

http://www.umaghrebarabe.org/?q=ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1

شكل 2: الهيكل التنظيمي لاتحاد دول المغرب[vi]

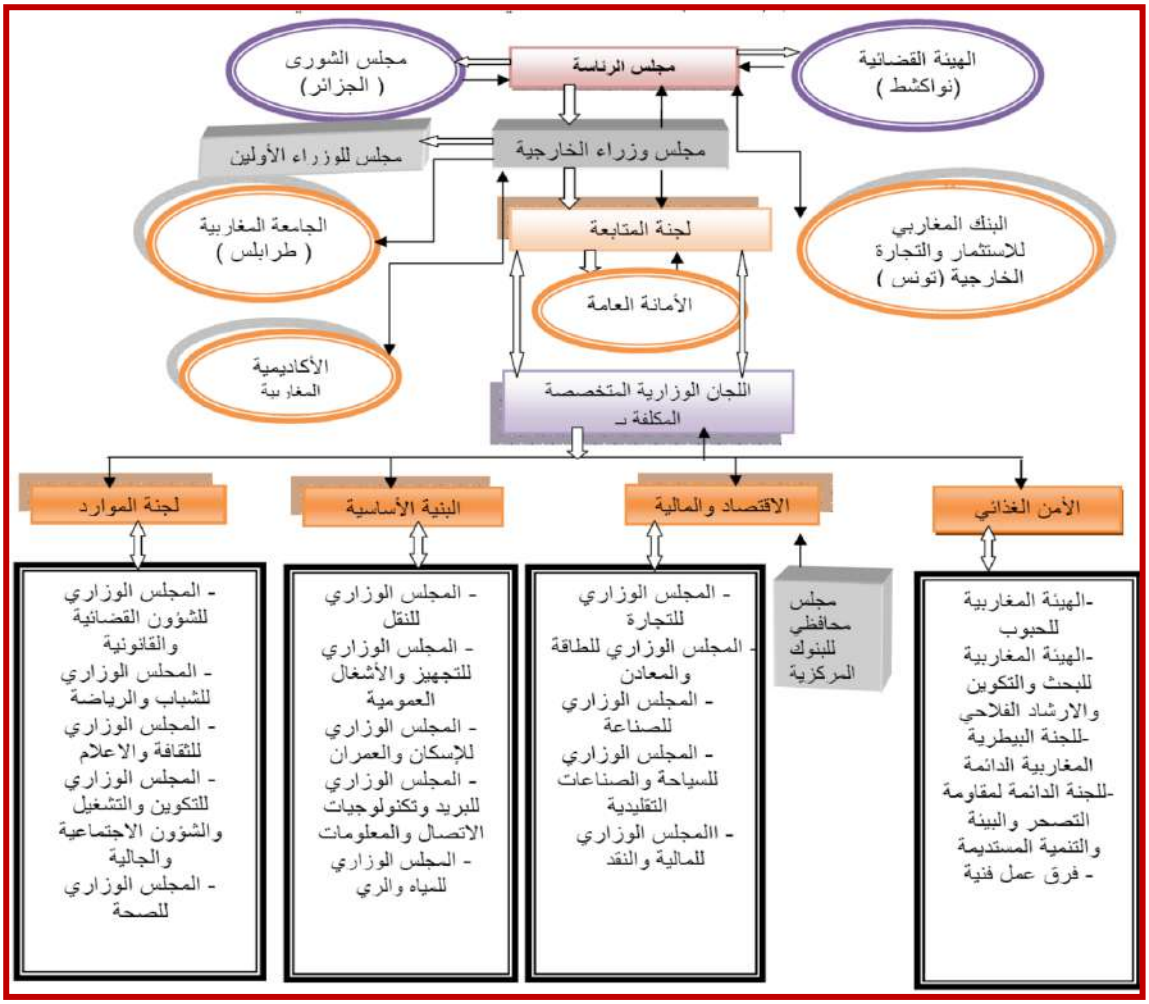

2. أهداف الإتحاد المغاربي

حددت المادتان 2 و3 من المعاهدة التأسيسية أهدافا اجتماعية، سياسية، ثقافية واقتصادية يتعين على الاتحاد تحقيقها. الأهداف الاقتصادية التي تهمنا هنا تتعلق بحرية حركة الأشخاص والبضائع ورأس المال بين الدول الأعضاء، وتنفيذ سياسات مشتركة تضمن التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، وتحقيق المشاريع المشتركة وتطوير البرامج.

اعتماد "استراتيجية تنمية مغاربية مشتركة"، فيوليو 1990، ووضع أسس التضامن الاقتصادي بين البلدان المغاربية ودعوة إلى تطوير سياسات مشتركة في جميع المجالات بهدف:

-إنشاء منطقة تجارة حرة لجميع المنتجات من أصل شمال إفريقي، وكذلك للقطاعات الأخرى على وجه الخصوص الخدمات

-اتحاد جمركي وسوق مشتركة في مرحلة لاحقة، والتي من شأنها أن تحقيق الانسجام أو حتى توحيد الرسوم الجمركية المطبقة من قبل الدول الأعضاء ووضع تعريفة خارجية مشتركة. تم تبني تسمية مشتركة للجمارك مستوحاة من النظام المنسق لهذا الغرض في أوائل كانون الأول / ديسمبر 1991

-اتحاد اقتصادي كخطوة في عملية التكامل هذه[vii].

-توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.

-تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها.

-المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

-انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

-العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها[viii].

III. الأوضاع الاقتصادية لدول المغرب

1. خصائص اقتصاد دول المغرب

لقد عرفت اقتصاديات المغرب العربي معدلات نمو متفاوتة خلال الفترة (2004-2014) حيث تراوحت ما بين % 2,2 و % 8,0 كما، مع تسجيل انكماش في بعض السنوات نتيجة لظروف استثنائية متعلقة أساسا بالوضعية الداخلية لبعض الدول وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. ففي مايخص كل من الجزائر وليبيا فقد سجل الناتج معدلات نمو موجبة طيلة هذه الفترة باستثناء سنتي2009 و2011 بالنسبة لليبيا ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اعتماد اقتصاد هاتين الدوليتين على قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى، رغم أن معدلات النمو بقيت غير مستقرة ومتذبذبة نتيجة تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية. كما حققت اقتصاديات كل من المغرب وتونس معدلات نمو موجبة خلال هذه الفترة باستثناء سنة 2011 بالنسبة لتونس نتيجة الظروف الداخلية، وذلك راجع إلى تحسن وضعية قطاع الخدمات في تونس والذي يساهم بأكثر من 40% من الناتج، وكذا تحسن القطاع الفلاحي في المغرب رغم التأثر بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة. أما في ما يخص موريتانيا فقد عرفت معدلات نمو موجبة إلا أنها غير مستقرة ومتدهورة، وهو مايعتبر انعكاسا لتدهور مكونات هذا الناتج، خاصة في ما يتعلق بالقطاعين الفلاحي والصناعي[ix].

جدول 1 : أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب

	الجزائر			المغرب			تونس		
السنوات	2012	2013	2014	2012	2013	2014	2012	2013	2014
معدلالبطالة (%)	9.7	9.3	9.0	8.8	8.7	8.6	18.9	16.7	16.0
التضخم (%)	8.9	5.0	4.5	1.3	2.5	2.5	5.6	6.0	4.7

Source : Fatima TALEB, 2015-2016, p 129

في الوقت الحالي الوضع غير مستقر حيث أن معدل البطالة لا يزال مرتفعاً والنمو لايزال منخفضاً. تكافح تونس والمغرب لتعديل ميزان مدفوعاتها بسبب انخفاض المداخيل وتعتمدان بشكل رئيسي على تحويلات الدخل من العمال المهاجرين وإيرادات السياحة. على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومات البلدان المغاربية لإعادة هيكلة اقتصادياتها، فإن الصعوبات الهيكلية لا تزال قائمة وهي تحد من نموها[x].

نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى مستويات قياسية خلال سنة 2006، استطاعت دول المغرب تحقيق معدل نمو ناتج محلي بلغ 4.3%، هذا بالرغم من تأثر الجزائر بقرار منظمة OPEC بتخفيض حصتها من إنتاج النفط، حيث تراجع معدل النمو فيها من 5.1% سنة 2005 إلى 1.70% سنة 2006، وبالرغم من آثار الازمة الاقتصادية التي بدأت في النصف الثاني من سنة 2008 ارتفعت معدلات النمو في دول المغرب لتبلغ 4% حيث استفادت كل من الجزائر،ليبيا وموريطانيا من بقاء أسعار المحروقات عند مستويات عالية، أما تونس فنموها يرجع إلى الأداء الجيد لقطاع التجارة والسياحة في حين استفاد المغرب من تحسن في القطاع الزراعي. وقد استمرت الأزمة الاقتصادية إلى غاية 2009 مما انعكس سلبا على اقتصاديات هذه الدول حيث انخفض معدل النمو إلى 2.4% .

ونتيجة للتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة خلال سنة 2011 فقد تأثر النمو الاقتصادي بشكل عميق إلى جانب تراجع وتيرة النمو الاقتصادي العالمي وخاصة الاتحاد الأوروبي الذي يمثل الشريك الرئيسي لدول المغرب حيث حققت انكماشا قدره 10.31 % ويرجع ذلك لتحقيق كل من تونس وليبيا معدلات نمو سالبة نتيجة للتغيرات الجيوسياسية، بعدها شهدت تباطؤ خلال سنة 2013 بسبب تراجع عائدات النفط والاضطرابات السياسية والاجتماعية حيث تراجع إلى 0.5% وقد استمر هذا التأثر بنفس العوامل إلى غاية 2014 [xi]حيث سجل انكماشا قدر ب 1.73%.مع حلول سنة 2017 ارتفعت معدلات النمو في المغرب العربي إلى 7.6% كما عرف تحسنا في كل من المغرب وليبيا في حين انخفض في الجزائر إلى 1.7 %[xii].

جدول 2 : تطور معدلات النمو الاقتصادي في دول المغرب بين 2006-2017

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	*2017
الجزائر	1.70	3.40	2.00	1.60	3.60	2.80	3.30	2.80	3.80	1.7
المغرب	7.76	2.71	5.92	4.24	3.82	5.25	3.01	4.73	2.42	4.1
تونس	5.24	6.71	4.24	3.04	3.51	1.92-	4.09	2.89	2.70	2.00
ليبيا	6.50	6.35	2.67	0.79-	5.02	62.08-	104.49	13.55-	24.00-	26.7
موريطانيا	18.87	2.82	1.08	1.04-	4.77	4.39	5.97	5.68	6.42	3.5
المغرب العربي	8.01	4.40	3.18	1.41	4.14	10.31-	24.17	0.51	1.73-	7.6

المصدر: شلوفي عمير، 2017-2018، ص 158

بالنسبة لسنة 2017 موقع البنك العالمي :https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/ny.gdp.mktp.kd.zg

تتميز البلدان المغاربية بهياكل اقتصادية لا تتكيف مع الظروف الجديدة للعولمة وبالتالي تتزايد المنافسة، يتميز هيكل الصادرات بهيمنة منتجات الطاقة والتعدين والمنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية والسياحة. ويعتبر ذلك من خصائص التنمية في هذه الدول .الجزائر واحدة من البلدان المصدرة للموارد الطاقوية بامتياز. في الواقع نلاحظ أن صادراتها من الطاقة (بشكل رئيسي هي النفط والغاز) حوالي 45094 مليون دولار حيث تمثل أكثر من 97٪ من إجمالي الصادرات. بلغت هذه النسبة ذروتها في عام 2005 حيث بلغت 98.03٪ من إجمالي الصادرات، وتجدر الإشارة إلى أن تصدير مجموعة المواد الغذائية انخفض في عام 2012 (0.04 ٪ من إجمالي الصادرات) ليرتفع في عام 2013 إلى 0.63 ٪ من الصادرات. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن مجموعة المعدات الزراعية لا قيمة لها تقريبًا في البضائع المصدرة.

تونس تصدر المنتجات الأولية والمصنعة، إن ملاحظة الصادرات لهذا البلد تبين الوزن الهام لمجموعة المنتجات الاستهلاكية في خلق ثروته، وهو تطور نسبي للطاقة يشكل نموًا مثيرًا للاهتمام لهذه المنتجات.وفقا للمعهد الوطني للإحصاء، عرفت التجارة الخارجية لتونس تباطئا خلال عام 2013 مقارنة بالعام السابق مما يعكس حالة اقتصادية صعبة. في الواقع، بلغت الصادرات نسبة 5.2 ٪ في عام 2013 ، في حين أنها قدرت بنسبة 6.3 ٪ في عام 2012، هناك انخفاض حاد في صادرات الفوسفات ومنتجات التعدين مقارنة مع إجمالي السلع المصدرة (5.98 ٪ في عام 2013، مقابل 6.21 ٪ في عام 2012). ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لصادرات قطاع الطاقة من 16.76٪ في عام 2012 إلى 15.20٪ لعام 2013. وقد أدى هذا إلى تباطؤ الصادرات الإجمالية للبلد. مع ذلك فإن هذا الانخفاض قابلته صادرات من قطاعات أخرى مثل السلع الاستهلاكية.

تميزت صادرات دولة المغرب باستقرار نسبي حيث بلغت 184648 مليون درهم و 184469 مليون درهم على التوالي حوالي 21.2٪ في عام 2013 مقابل 22.3٪خلال السنة التي سبقتها. لا تزال الصادرات هي السائدة وتمثل عدة مجموعات من المنتجات التي تمثل 68 ٪ من

إجمالي الصادرات كالمنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك (25.6 ٪)، المنتجات شبه الجاهزة (24.4 ٪)، المنتجات الغذائية (18 ٪) أما بالنسبة للواردات، فقد سجلت انخفاضا بنسبة 1.5٪ مقارنة بعام 2012[xiii].

جدول 3: المبادلات التجارية العالمية للاتحاد المغاربي (القيم مليار دولار)

السنوات	الصادرات					الواردات				
	2008	2009	2010	2011	2013	2008	2009	2010	2011	2013
الجزائر	82,1	48	58,1	61,1	54,8	49,1	49,4	51,7	53,7	65,9
ليبيا	63,1	39	51,4	56,6	/	25,4	26,9	29,1	31,4	/
موريتانيا	1,9	1,5	2	2,2	/	2,7	2	2,4	2,2	/
المغرب	33,4	26,3	29,2	31,7	45	46,3	37,2	40,4	42,7	21,8
تونس	25,2	19,9	20,9	22,1	24,2	26,6	21,1	22,6	24	17

Source : tableau construit à partir des données publiées par le FMI et base de données CNUCED 2013

2. تحليل الوضعية من خلال المؤشرات الاقتصادية الدولية

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية لدول المغرب العربي من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدولية التي تنشرها مؤسسات ومنظمات دولية متخصصة، والتي تعطي صورة واضحة مقارنة باقتصاديات دول العالم.

أ. مؤشر التنافسية العالمية: يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ العام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافس الدول، وقد تم تطويره ليشتمل على العوامل الاقتصادية ذات العلاقة بالتنافسية على المستويين التجميعي والجزئي ويلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن دول المغرب العربي باستثناء تونس تقبع في مؤخرة ترتيب الدول من حيث التنافسية العالمية، وذلك بسبب الوضعية الاقتصادية لهذه الدول، فلقد حث تقرير دول المغرب العربي على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية لا سيما في القطاع المالي وقطاع التعليم بكل مراحلها.

جدول 4: مؤشر التنافسية العالمية لدول المغرب العربي في الفترة 2008–2011

الدولة	2009-2008				2010-2009				2011-2010			
	الترتيب	المؤشرات الفرعية			الترتيب	المؤشرات الفرعية			الترتيب	المؤشرات الفرعية		
	134 دولة	المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل الابتكار	133 دولة	المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل الابتكار	139 دولة	المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل الابتكار
الجزائر	99	61	113	123	83	61	117	122	86	80	107	108
المغرب	73	67	85	76	73	57	91	88	75	64	88	79
تونس	36	35	53	30	40	35	56	45	32	31	50	34
ليبيا	91	75	114	102	88	68	110	111	100	88	127	135
موريتانيا	131	130	130	120	127	125	129	125	135	131	138	134

المصدر: فيصل هلولي، 2014، ص 205

ب. مؤشر سهولة أداء الأعمال :يتبع تقرير بيئة أداء الأعمال منذ العام 2004، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشرسهولة أداء الأعمال و هي مؤشرات أساس المشروع، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر إغلاق المشروع ويلاحظ من خلال الجدول رقم(06) ، الترتيب المتأخر لدول المغرب العربي باستثناء تونس الترتيب من أصل 180 دولة شملها التقرير (في مجال سهولة أداء الأعمال بالنسبة للأفراد، و هو مايبين المشاكل والعراقيل التي تعترض الأفراد للقيام بأعمالهم ،رغم الإصلاحات المطبقة في هذه الدول.

ت. المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا منذ عام 1980 لغرض قياس مجموعة المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولةيشملها هذا المؤشر، ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر

تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية، وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر[xiv].

جدول 5 : المؤشر المركب للمخاطر القطرية في دول المغرب 2008-2011

الدولة	2008	2009	2010	2011
الجزائر	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
المغرب	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
تونس	منخفضة	منخفضة	منخفضة	معتدلة
ليبيا	منخفضة جدا	منخفضة	منخفضة	منخفضة جدا
موريتانيا	/	/	/	/

المصدر: فيصل هلولي ، 2014، ص 205

IV. التكامل الاقتصادي المغاربي

1. **نشأته:** تحققت فكرة إنشاء اتحاد مغاربي في 17 فيفري 1989 عندما اجتمع رؤساء البلدان المغاربية الخمسة في مدينة مراكش المغربية التي تضمنت مولد اتحاد جديد أطلق عليه "الاتحاد المغاربي" ويستهدف تحقيق ما يلي

-**في الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما يقوم على أساس الحوار.

-**في ميدان الدفاع:** صيانة استقلال كل دولة من الدول الاعضاء

-**في الميدان الاقتصادي:** تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، وخصوصا ما يتعلق بإنشاء مشاريع مشتركة وإعداد برامج لهذا الصدد.

-**في الميدان الثقافي:** إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم في جميع المستويات، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام، وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، وخاصة تبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث مشتركة بين الدول الأعضاء[xv].

2. دوافع التكامل الاقتصادي المغاربي

أ. الدوافع الداخلية

حسبما تشير بعض الدراسات فإن غياب الاندماج المغاربي يكلف كل دولة مغاربية خسارة على مستوى نسبة نموها تقدرب 2 % بالنسبة لناتجها المحلي، وكذلك عجزا في الشغل يقدر ب 20,000 ألف فرصة عمل سنويا، ورغم اتساع السوق المغاربية لأكثر من 100مليون نسمة، فإن المبادلات التجارية لم تتجاوز نسبتها 4 % من مجمل المبادلات مع الخارج، في حين وصل حجم المبادلات التجارية بين دول الإتحاد الأوروبي إلى 60 % ، ودول جنوب شرق أسيا إلى 22 % ، ودول أمريكا الجنوبية 15 %، حيث تشيرالإحصائيات إلى أن الإنتاج الزراعي المغاربي لا يتجاوز 1.5 % من الإنتاج الزراعي العالمي، بسبب تخلف القطاع الفلاحي فيها، وهو ما يستدعي سياسات تكاملية تحقق الأمن الغذائي المغاربي بشكل متدرج ومدروس، كذلك هناك ضيق في نطاق الأسواق المحلية مما يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، في حين أن التكامل الاقتصادي يخلق سوقا أو سع أمام المنتجات نظرا لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول الاتحاد. يعمل التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل مما يسمح بخلق فرص أو سع للاستثمار كما يساعد على حل مشكلة البطالة المنتشرة في دول المغرب العربي وتوفير مناصب شغل[xvi].

ب. الدوافع الاقليمية والدولية

إن اقتصاديات دول المغرب العربي هي اقتصاديات تبادل مع الدول الصناعية، ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي، ستزداد قابلية هذه الاقتصاديات للصدمات الخارجية، وصعوبة مقاومتها على المستوى القطري، كما أن انضمام بعض الدول المغاربية إلى المنظمة العالمية للتجارة كتونس، المغرب، موريتانيا (وتواجد دول أخرى في طريق الانضمام) الجزائر وليبيا يتطلب تنسيقا فعالا وتكاملا إقليميا يمكن من إعداد مشروعات كبرى وإقامة صناعات منافسة، وزيادة معدلات الإنتاجية، أيضا اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية الموقعة مع الإتحاد الأوروبي والمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير كلها تهدف إلى إقامة شراكة اقتصادية، وهو ما يفرض على الدول المغاربية استحقاقات كبيرة، ترشد التعامل حيث تكون الاستفادة كبيرة وتقل لمن تضييع الإمكانيات والفرص، هناك دول انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة كالصين والهند

بإمكانيات هائلة، سيشكل ذلك تحديا مباشرا لصادرات دول المغرب العربي كصادرات تونس والمغرب من النسيج والملابس، حيث من المتوقع أن تكون حصة الصين 50 % بدلا من 16 % في السوق الأمريكية، وستقفز من 18 % إلى 29 % في سوق الإتحاد الأوروبي، هناك مبرر قوي لدول الاتحاد المغاربي إلى التكامل الاقتصادي لتوفير قاعدة قوية تحمي كيانها من عوامل التفكك، فتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بينها يجعلها قادرة على التعامل مع التحديات التي يمكن أن تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية[xvii].

3. أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي المغاربي

إن هذه الأهداف لا تختلف من حيث المبدأ بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة وإن اختلفت أهمية كل منها بالقياس إلى البلدان النامية عنها بالنسبة للمتقدمة، ونسارع إلى التنبيه أيضا إلى أنه وإن كانت الاعتبارات الاقتصادية أقوى ما تكون إلى تبرير التكامل الاقتصادي بالنسبة للبلاد النامية، فهناك جوانب غير اقتصادية، ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف في:

-إن تحقيق وفرة في الإنتاج وهذا يقف في مقدمة الأهداف الاقتصادية، له أهمية بالنسبة لمستقبل التصنيع في البلدان النامية والحصول على مزايا الإنتاج الكبير، حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال، والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

-الحصول على مزايا الإنتاج الكبير، حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

-الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من المنافع الناجمة عن التخصص على صعيد المنطقة التكاملية، ومن ناحية أخرى يتوقع أن ينجم عن اتساع نطاق السوق الذي يتحقق بفضل التكتل عن ازدهار التوقعات الاقتصادية بالنسبة للمستقبل، فإن من المتوقع أن يتمخض التكتل ليس فقط عن ارتفاع مستوى تشغيل القدرة الإنتاجية بل ربما يؤدي ازدهار هذه التوقعات إلى تحريض انسياب الاستثمارات المرغوبة من الخارج، مما يترتب على هذا من الارتقاء قدما بمستوى الاستثمار.

-تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

-تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، حيث إن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ إن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.

-يؤدي التكتل الاقتصادي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

-رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.

-التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا مايؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة، خصوصا إذا كان العمل التكاملي قد وصل إلى مرحلة متقدمة اتحاد جمركي على الأقل، حيث يحل التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية محل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة وجود الحواجز الجمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية التي تحد من حرية الانفتاح على الخارج[xviii].

V. المعيقات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي في دول المغرب

1. أزمة المديونية

تعاني أغلبية الدول المغاربية من مشكل المديونية التي أصبحت عبئا على اقتصادها حيث أضحت من من أهم العوامل السلبية على مستويات النمو والتنمية، نتيجة للأثر المالي والاقتصادي الذي يتجلى ضمن التوازنات الداخلية والخارجية لاقتصادياتها. ويعكس هذا الجانب الفشل الذي لازم دول الاتحاد المغاربي خلال تجاربها التنموية بسبب اختلاف نمط اقتصادها فتونس والمغرب سلكت اقتصاد السوق منذ زمن طويل، في حين انتهجت الجزائر النظام الاشتراكي[xix]. تجاوز مقدار المديونية في دول المغرب 60 مليار دولار موزعة كالآتي: 24 مليار دولار في الجزائر، 17 مليار دولار

في المغرب، 12 مليار دولار في في تونس، 5 مليار دولار في ليبيا، 2 مليار دولار في ليبيا، هذه الأرقام تعكس مدى الوضعية الخطيرة التي على كافة التوازنات الاقتصادية والمالية والتي تنعكس على الأوضاع الاجتماعية للشعوب. أدت هذه المشكلة إلى أزمات اقتصادية واجتماعية صعبة في دول المغرب استدعت الاستعانة بصندوق النقد الدولي وهذا أدى إلى سياسة التبعية المالية للدول الصناعية[xx].

2. اختلاف الأنظمة الاقتصادية:

حيث ترتب عنها اختلاف في السياسات والتوجهات الاقتصادية، وتباين الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية كما يعتبر استيراد الأنظمة والمناهج من بين العوامل التي أدت إلى تعميق الهوة بين أقطارالمغرب العربي.

-عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادية مع غياب تشجيع الاستثمارات البينية، وعدم تهيئة المناخ الملائم للاستثمارات بصفة عامة.

-موجة التغريب الحديثة باسم اقتصاد السوق والتوجه الليبيرالي، والانفتاح ساهم في تنمية ارتباط الدول المغاربية بالدول الغربية على حساب تنمية العلاقات البينية، فقد أمضت معظم الدول المغاربية بصورة منفردة اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي، وسارعت المغرب إلى عقد اتفاقية منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

-اختلاف حجم وقيمة المنافع المتوقعة من التكتل، وإن كانت حالة الإتحاد المغربي تؤكد بأن هناك منافع تستفيد منها جميع بلدانه، لكن غلبة الحسابات السياسية على المصالح الاقتصادية عطل عملية اتخاذ خطوات جادة وحقيقية مسؤولة[xxi].

3. البطالة:

تشير الإحصائيات إلى أن نسبة البطالة تصل في المتوسط في الدول المغاربية إلى حوالي 20%[xxii]وتعتبر هذه الظاهرة من أخطر التحديات التي تواجه حتى الاقتصاديات المتقدمة، كما تشير التوقعات إلى أن زيادة نسبة الشباب العاطل ستستمر بالارتفاع في الفترة 2000-2020 بنسبة2.4 %، وهذا ما يفرض على الدول المغاربية إقامة مشاريع مشتركة قادرة على استيعاب الطاقات والتقليل من البطالة بالإضافة إلى ضعف الإنتاجية في الدول المغاربية بسبب ضعف التأهيل والتكوين والإعتماد على التقنيات التقليدية معتد خلال دولة في تسيير القطاعات الإنتاجية.

4. ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب

نتيجة لمحدودية صادرات دول الاتحاد المغاربي حيث أن معظمها تصدر سلعة أو سلعتين أو ثلاثة على الأكثر باتجاه الدول الأوروبية وتستورد نفس المواد المصنعة من أوروبا (منتجات تكنولوجية وغذائية)، هذه العملية أدت إلى ربط الاقتصاديات المغاربية بالخارج، مقابل ضعف تكاملها على المستوى الجهوي و هذا أدى إلى تأثرها بتغيرات قد تطرأ على أسعار تلك المواد في الأسواق العالمية ، وبالتالي تفرض عليها نوع من التبعية الدائمة تجاه الأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي ونوعا ما نحو اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى ضعف المبادلات التجارية البينية بين الدول المغاربية التي لا تتجاوز 3% ويرجع ذلك إلى محدودية القواعد الإنتاجية ومشاكل التسويق في هذه الدول.

ورغم توقيع 40 اتفاقية يدعم بعضها التبادل البيني، كاتفاقية التعريفة التجارية واتفاقية التبادل الحر: فإن الكثير من هذه الاتفاقات بقي حبرا على ورق، ومع ذلك يجري العمل حثيثا لإكمال البروتوكولات الملحقة باتفاقية منطقة التبادل الحر المغاربية التي وقع وزراء الخارجية عليها في يونيو 2010 بطرابلس، وتم في يناير من هذا العام (2013) وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول اتحاد المغرب العربي الملحق بها.

وبالرغم من وجود لجنة مغاربية للأمن الغذائي، تسعى لـــ"تحقيق الأمن الغذائي وتأسيس فضاء فلاحي مغاربي موحد، فإن الفجوة الغذائية تتضح من زيادة حجم الواردات على الصادرات: إجمالي واردات كل من المغرب وموريتانيا وتونس والجزائر يصل إلى حوالي 5 بليون دولار، بينما تصل الصادرات وهي أساسا من المغرب وتونس إلى حوالي 2.5 بليون دولار. ومما يزيد الوضع سوءا أن هذه التبادلات تتم مع الأجنبي؛ فمثلا تقوم ليبيا باستيراد ما يزيد على البليون دولار من الحبوب والأغذية في الوقت الذي تصدر فيه المغرب وتونس هذه المواد، لكن حجم التبادل بينهما يبقى ضعيفا[xxiii].

5. التبعية الغذائية

رغم أهمية القطاع الزراعي في اقتصاديات دول المغرب العربي واستيعابه لقدر كبير من القوى العاملة إلا أن عجزه عن تلبية الطلب المحلي المتزايد من السلع الغذائية، جعل هذه الدول منطقة عجز غذائي كبير، نتيجة لاتساع الفجوة الغذائية بسبب تراجع دور القطاع الفلاحي والزراعي

في عملية تكوين الناتج المحلي الإجمالي، واعتمادها بدرجة كبيرة على الأسواق الخارجية لتأمين حاجياتها الغذائية، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف قدر كبير من عملتها الصعبة وجعلها أكثر عرضة للضغوطات السياسية والاقتصادية التي تفرضها الدول المصنعة على بلدان المغرب العربي[xxiv].

6. استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الإقتصادية لدول المغرب العربي على الأفقي

أدى تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على الطابع الأفقي إلى:

-انخفاض المبادلات التجارية البينية المغاربية.

-غياب أي تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغاربية.

-ضعف هيكل المبادلات التجارية بحيث في العادة تمر المبادلات التجارية عبر شريك ثالث غالبا ما يكون الإتحاد الأوروبي فعلى سبيل المثال: تستورد المغرب من الجزائر 5 % من وارداتها من المشتقات النفطية، في حين يستورد ما تزيد قيمته الإجمالية على 2.5 مليون درهم من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من 2% من وارداتها من الحوامض من المغرب في حين تستورد ما قيمته خمسة ملايين دولار من السلع الغذائية من الإتحاد الأوروبي، بعضها مصنع في المنطقة.

وتعد اسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم، ويتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروبا لتصدر لدول المنطقة بأسعار مضاعفة. كما أن التماثل في بعض المنتجات السلعية جعلها تدخل منافسة حادة فيما بينها، حيث أن تشابه هياكل الإنتاج أدى بشكل حتمي إلى تشابه المنتجات المغاربية، هذا ومع سعي كل دولة للمحافظة على ما أحرزته في جانب التصنيع أدى إلى إعاقة تطوير التجارة الأفقية[xxv].

7. الحواجز الجمركية

تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للتبادلات التجارية بين الدول المغاربية رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم بلدان المغرب العربي. إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغاربية كما هو معروف لدى التكتلات الاقتصادية الأخرى، يعتبر عائقا أمام تحقيق نسب عالية من تجارة مغاربية متطورة هذه العملية تؤدي إلى إعاقة حركة السلع و الخدمات بينها، كذلك هناك إجراءات إدارية صعبة لتحصيل الضرائب الجمركية على السلع المستوردة، وليس هناك أفضلية للسلع المغاربية في هذا المجال[xxvi].

8. التفاعل مع الجوار الأوروبي

ارتبطت العلاقات الأوروبية المغاربية بالعديد من المحطات التاريخية والاتفاقيات المتجددة، التي تعود إلى فترة ستينيات القرن الماضي، غير أن حقبة التسعينيات شهدت مسارا جديدا في هذه العلاقات بتبني الاتحاد الأوروبي لمبادرة برشلونة 1995 الخاصة بالشراكة الأورومتوسطية، وقد كل هذا المسلسل بتوقيع كل من المغرب وتونس على اتفاقيات شراكة مع أوروبا، تهم التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن واقع المغرب العربي كاتحاد يمر اليوم بفترة عصيبة ودقيقة، تبعث على الحيرة والقلق في فهم الظاهرة المغاربية الراهنة في بنائها التنسيقي الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى فبطموح شعوبها وقواها الحية ذات التأثير الفعال في الحياة السياسية والاقتصادية إلى نوع من الوحدة، أو الاتحاد وفق مراحل مخططة، قوامها توسع أفقي جغرافي وعمودي موضوعي لتحقيق شروط وظروف اندماج اقتصادي تدريجي وتراكمي. إن طبيعة ونوعية هذا التوجه لإرساء هذه العلاقة أو بداية العلاقات البينية للمجموعة المغاربية تقتضيها وتستلزم حتمية التطور على الساحة الدولية التي تفرز التكتلات الاقتصادية والمجموعات الاقتصادية والسياسية، كالاتحاد الأوروبي الذي يواجه أقطار المغرب العربي من خلال الإطلال على حوض البحر الأبيض المتوسط.

من هنا يمكن القول: إن الأطراف المغاربية بسلوكها الانفرادي لم ترقىَ إلى مستوى الجبهة الموحدة القادرة على فرض وجودها كمخاطب وحيد ومؤثر في مواجهة الطرف الأوروبي الموحد المتمثل في الاتحاد الأوروبي. و لم يعد من شك في أن المجموعة الأوروبية لا تبدي رغبتها في التعامل مع الأطراف الخمسة لاتحاد المغرب العربي بصورة منفردة، سواء في إطار الاتفاقيات الأولى، أو في إطار المقاربة المتوسطية، لاعتقادها أنه ولو مع ظهور اتحاد المغرب العربي، فالحديث عن احتمالات تنسيق لسياسات البلدان المغاربية المختلفة هو من باب الوهم.

ومن جانب آخر، وفي ظل الهشاشة والضعف المؤسساتي للاتحاد المغاربي، تتجه الدول الخمس إلى التعاون مع الخارج، أكثر من التنسيق داخل الإقليم، واستخدام هذا الاتحاد للتنسيق فيما بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي فيما يعرف بحوار5+5 حول عدد من القضايا الأمنية (الإرهاب، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة...إلخ) والذي يضم خمس دول من شمال المتوسط (فرنسا، أسبانيا، البرتغال، إيطاليا، مالطا) وخمس دول من جنوب

المتوسط تشمل (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا) وتوليه الدول المغاربية الكثير من الاهتمام، إلا أنها لا تولي نفس القدر من الاهتمام به كمدخل لتعاون إقليمي ودعم للاتحاد المغاربي، كفرصة متاحة للتنسيق في أمرحيوي وبعيد عن التوترات السياسية والأمنية[xxvii].

9. مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية

أمام تزايد الاهتمام الأوروبي بالضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط باشرت الإدارة الأمريكية رسم استراتيجية جديدة لاستمالة البلدان المغاربية، وهكذا أعلنت واشنطن في نهاية التسعينيات عن مبادرة جديدة للتعاون الاقتصادي المتمثلة في مبادرة إيزنشتات1998 ، والتي تعتبر كرد فعل مباشر على مشروع الشراكة الأوروومغاربية القاضي بإدماج المغرب العربي في الفضاءات الأوروومتوسطية بزعامة الاتحاد الأوروبي، حيث تم استثناء الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المشروع، فبادرت هاته الأخيرة بمشروعها" إيزنشتات "الذي يهدف إلى تنمية الشراكة الاقتصادية على المدى الطويل مع الدول المغاربية من خلال الاستحواذ على الأسواق والموارد الأولية خاصة الطاقوية منها الأوروبية –المغاربية ومشروع الشراكة الأمريكية المغاربية، إذ لا يمكنها تجاهل وهكذا أصبحت الدول المغاربية تواجه مشروعين اثنين هما مشروع الشراكة تحدياتهم التي تنعكس سلبا على مسار اتحاد المغرب العربي وتزيد مؤسساته جمودا[xxviii].

VI. استراتيجية تجاوز المعيقات الاقتصادية وتفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي في دول المغرب

–تبني برامج وخطط تكاملية: وذلك عن طريق توحيد التشريعات والقوانين الاقتصادية وخاصة نظام استغلال الموارد، وكيفية انتقالها في المجال الاتحادي مرورا بتوحيد أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وحرية التحويل بينها، وصولا إلى إلغاء كل الحواجز الجمركية.

–بناء شبكة معلومات بين الدول المغاربية وتعزيز الاتصالات بين الجامعات ومراكز البحوث لمزيد من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة والخبرات المتبادلة، وهذا من شأنه أن يساعد مؤسسات الانتاج على تعزيز قدراتها التنافسية عن. طريق استخدام البحث العلمي والتكنولوجيا في إنتاج منتجاتها[xxix].

–إيجاد نظام للتحويل المباشر فيما بين العملات المغاربية، مما سيؤدي إلى تسهيل حرية تنقل الأفراد والسلع ورؤوس الأموال.

–تنسيق وتوحيد النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية وفق المراحل تراعي فيها مصالح كل بلد عضو في الإتحاد، وتليها لاحقا خطوات ومراحل أرقى في إطار تجسيد مشروع إتحاد المغرب العربي[xxx].

–العمل على إطلاق نشاط المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية لما يشكله هذا المصرف من أهمية لتنمية التجارة البينية المغاربية، وكذلك لقدرته على تحفيز الاقتصاديات المغاربية وجلب الاستثمارات الأجنبية، خاصة بعد أن اتفق وزراء الاقتصاد والمالية للاتحاد في مارس 2002على إحياء مشروعه وحددوا رأس ماله ب 500 مليون دولار، كما أن وجود هذا المصرف في المستقبل يساهم في إيجاد عملة موحدة تساعد هي بدورها على تطوير المبادلات المغاربية البينية.

–العمل على تنظيم منتدى مغاربي لرجال الأعمال والمستثمرين بشكل دوري، بهدف تنشيط الآليات المتوفرة بقصد تبادل الخبرات والتجارب، مع تفعيل ما هوموجود من غرف التجارة المشتركة وجمعيات رجال الأعمال المغاربية.

–تعزيز ماهو قائم من نقل بحري وجوي وبري بين البلدان المغاربية، وتشجيع فتح خطوط نقل بري وبحري وجوي بين البلدان التي لا توجد بينها مثل هذه الخطوط

العمل على جمع وتدوين النصوص القانونية والإجرائية المتعلقة بالاستثمارات في بلدان اتحاد المغرب العربي، والعمل أيضا على تحيينها مع توحيد التشريعات المتعلقة بالصادرات.

–العمل على وضع استراتيجية مغاربية تتبنى مقاربة شمولية في المجال الاقتصادي وفي العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص، تهتم أساسا باحترام المبادئ الأساسية للشفافية والمنافسة الشريفة[xxxi].

خاتمة

إن اتحاد المغرب العربي في الوقت الحاضر هو عبارة عن جسد بلا روح ويعود ذلك إلى أن حالة التوافق للوصول للأهداف المنشودة لم تأخذ بعين الاعتبار، ذلك لأن كل دولة تتشبث وتتمسك بقناعاتها وتوجهاتها وتتقوقع على نفسها، وكلدولة غلب عليها طابع الأنانية، وبذلك كثرت الشعارت على حساب التوصيات العملية، وهذا جعل دول الاتحاد تتصف بالضعف في مواجهة التحالفات والتكتلات حول العالم. الاقتصاديات المغاربية اليوم كأي اقتصاديات دول نامية أخرى بأمس الحاجة لإيجاد نموذج اندماجي من خلال المدخل الإنتاجي وليس من خلال

المدخل التبادلي، باعتبار أن هذا الأخير لن يغير في بنية هذه الاقتصاديات كثيرا، ولأنه يقتصر على عمليات التبادل وتوزيع السلع فقط، ولا يؤدي إلى إقامة أنماط إنتاجية جديدة.

مشكلة وحدة المغرب العربي ليست مشكلة عيب في التركيب الديني أو الثقافي أو الاقتصادي، بل بالعكس فدول المغرب العربي مهيأة أكثر من غيرها لرسم معالم تعاون عربي إقليمي فاعل، إلا أن ما حصل منذ إعلان ميثاق الاتحاد لا يعكس هذا الرأي ولعله يكشف وجود خلل ما في الإرادة السياسية والذي يقف كحجر عثرة أمام الطموح المجتمعي المغاربي في بناء قوة عربية اقتصادية إقليمية في شمال غرب إفريقيا، قوة قادرة على ركوب درب التنمية بإيقاع أسرع.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. أمين بلعيفة، بدون سنة، «السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي: دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الاقتصادي »، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 3، ص 85-86
2. بن مشري عبد الحليم، 2013،« التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي»، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة، قطر،17-18 فيفري، ص 12
3. خليفة مراد، 2005- 2006، **التكامل الإقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية والقانونية، تجارب وتحديات**، رسالة ماجيستر، كلية الحقوق، باتنة، ص 43
4. ديدي ولد السالك، بدون سنة، « اتحاد المغرب العرب: أسباب التعثر ومداخل التفعيل»، ص 27، متوفرة على الموقع :http://www.cmesmr.org/images/filesPDF/UMA.pdf
تم تحميلها بتاريخ (2018/08/03)
5. سليم انشيبوط، 2008، **آفاق التكامل الإقتصادي العربي في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة**، رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة سعدي دحلب، البليدة، ص 127
6. شلوفي عمير ، 2017-2018 ، **التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص ص 130-158
متوفرة على الموقع :http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/12793/1/Dcheloufi.pdf
تم تحميلها بتاريخ (2018/07/29)
7. صالح الصالحي، 2004، «الإتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة»، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي سبتمبر 2004، الجامعة الأردنية، عمان، ص 350
8. صبحي ولد دادي، بدون سنة، «التبادل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي وسبل تعزيزه»، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية متوفرة على الموقع
http://www.cmers.org/component/content/article/115-hgh
تم تحميلها بتاريخ :(2018/08/01)
9. صلاح الدين فهمي محمود، بدون سنة نشر، **العلاقات الاقتصادية الدولية في الاسلام**، ص 411-412، موجود في الموقع
https://install.speedomizer.com/?pid=52541&clickid=wGLS37IKIUPQUJ8F18C95EBC&subid=9225325b-0778-4b3a-80bd-ad6f5b882333
تم تحميله بتاريخ (2018/07/01)
10. طاهر هارون، 2002، «مبررات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة»، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 6، باتنة، ص 69
11. عادل مساوي وعبد العلي حامي الدين، 2010، « المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية»، مجلة البيان، ص 382، متوفرة على الموقع: http://www.albayan.co.uk/StrategicReportView.aspx?Id=111، تم تحميلها بتاريخ (2018/07/28)
12. عبد العزيز شرابي ،2008، «إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، جامعة منتوري قسنطينة، ص ص 13-14

13. عبد المجيد بوزيدي ومحمد رمضان، 1989، « تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي: إشكالية جديدة»، ندوه بعنوان التكامل الاقتصادي المغاربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، فيفري 1989، ص 128

14. عبد النور بن عنتر، 2014، «الاتحاد المغاربي بين الإفتراءات والواقع»، ص 10

15. عوار عائشة وآخرون ، 2017، «إمكانية التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي (الجزائر و المغرب وتونس)» مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد41، ص 44

16. فيصل بلولي، 2014، «إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة»، مجلة الباحث، عدد 19، ص 195-205

17. لعجال آعجال محمد أمين، بدون سنة نشر، «معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك»، مجلة المفكر، العدد 5، بسكرة، ص 31-35

18. مصطفي بن شلاط، 2015-2016، **إمكانية إدماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراد في العلوم تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة تلمسان، ص 170

متوفرة على الموقع: http://www.univ-jijel.dz/revue/index.php/rjp/article/download/149/124/

تم تحميلها بتاريخ :(2018/07/04)

19. موقع الاتحاد المغاربي

http://www.umaghrebarabe.org/?q=ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1

20. موقع البنك العالمي :https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/ny.gdp.mktp.kd.zg

21. نبيل بوبيبة، 2013، «مفاهيم ومصطلحات اقتصادية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية»، جامعة سكيكدة

متوفرة على الموقع

https://sites.google.com/site/unisp21/home/mfahym-w-mstlhat-aqtsadyte/mfahym-wmstlhat-aqtsadyte2

تم تحميله بتاريخ :(2018/08/05)

22. الهادي لرباع، 2015، «المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة للتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية»، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، ص 157 -158

المراجع باللغة الأجنبية

1. AbderrezzakBenhabib,2015-2016,**Le projet d'integration regionale maghrebine :impact sur l'Algérie**, Thèse pour l'obtention de Doctorat en Sciences, Sciences Economiques,UNIVERSITE ABOU BAKER BELKAID, TLEMCEN, pp 128- 129,

http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/8875/1/Projet-integration-Regionale-Maghrebine-commerce-gravite.Doc.pdf, consultée le (20/07/2018)

2. Ali Chabi, 2013 « l'intégration régionale au Maghreb, est-elle-encore actualité », *lettre de cercle des économistes de Tunisie***,** N°12, Tunis, P 4
3. Fatima TALEB, 2015-2016, **LE PROJET D'INTEGRATION REGIONALE MAGHREBINE : IMPACT SUR L'ALGERIE,**Thèse pour l'obtention de Doctorat en Sciences,Sciences Economiques, UNIVERSITE ABOU BAKER BELKAID, TLEMCEN, pp 100-129

[i] صلاح الدين فهمي محمود، بدون سنة نشر، **العلاقات الاقتصادية الدولية في الاسلام**، ص 411-412، موجود في الموقع https://install.speedomizer.com/?pid=52541&clickid=wGLS37IKIUPQUJ8F18C95EBC&subid=9225325b-0778-4b3a-80bd-ad6f5b882333

[ii] نبيل بوبيبة، 2013، «مفاهيم و مصطلحات اقتصادية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية»، جامعة سكيكدة، متوفرة على الموقع https://sites.google.com/site/unisp21/home/mfahym-w-mstlhat-aqtsadyte/mfahym-wmstlhat-aqtsadyte2 تم تحميله بتاريخ 2018/08/05)

[iii] خليفة موراد، 2005- 2006، **التكامل الإقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية والقانونية، تجارب وتحديات**، رسالة ماجيستر، كلية الحقوق، باتنة، ص 43

[iv] أمين بلعيفة، بدون سنة، «السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي :دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الاقتصادي»، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، العدد 3، ص 85-86

[v] عبد العزيز شرابي ،2008، «إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، جامعة منتوري قسنطينة، ص 13-14

[vi] مصطفى بن شلاط، 2015-2016،**إمكانية إدماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة تلمسان، ص 170

متوفرة على الموقع: http://www.univ-jijel.dz/revue/index.php/rjp/article/download/149/124/، تم تحميلها بتاريخ: (2018/07/04)

[vii] Fatima TALEB, 2015-2016, **LE PROJET D'INTEGRATION REGIONALE MAGHREBINE : IMPACT SUR L'ALGERIE,** Thèse pour l'obtention de Doctorat en Sciences,Sciences Economiques, UNIVERSITE ABOU BAKER BELKAID, TLEMCEN, p100

[viii] موقع الاتحاد المغاربي:

http://www.umaghrebarabe.org/?q=ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81_%D9%88_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%85

[ix] Ali Chabi, 2013 « l'intégration régionale au Maghreb, est-elle-encore actualité », *lettre de cercle des économistes de Tunisie*, N°12, Tunis, P 4

[x] AbderrezzakBenhabib,2015-2016,**Le projet d'integration regionale maghrebine :impact sur l'Algérie**, Thèse pour l'obtention de Doctorat en Sciences, Sciences Economiques,UNIVERSITE ABOU BAKER BELKAID, TLEMCEN, pp 128-129

[xi] شلوفي عمير ، 2017-2018 ، **التضخم والنمو الاقتصادي :تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 154-157

متوفرة على الموقع :http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/12793/1/Dcheloufi.pdf، تم تحميلها بتاريخ (2018/07/29)

[xii] معطيات البنك العالمي على الموقع

https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/ny.gdp.mktp.kd.zg

[xiii] Fatima TALEB, 2015-2016, idem,pp 116-121

[xiv] فيصل بهلولي، 2014: «إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة»: مجلة الباحث، عدد 19،ص 195

[xv] عوار عائشة وآخرون، 2017،«إمكانية التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس)»، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 41، ص 44

[xvi] فيصل بهلولي، 2014: مرجع سابق، ص 196

[xvii] عبد المجيد بوزيدي ومحمد رمضان، 1989: « تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي: إشكالية جديدة»: بدون بعنوان التكامل الاقتصادي المغاربي: رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، فيفري 1989، ص 128

[xviii] الهادي لرباع، 2015: «المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة للتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية»، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، ص 157 -158

[xix] طاهر هارون، 2002، «صيرورات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة»، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 6، باتنة، ص 69

[xx] لعجال آعجال محمد أمين: بدون سنة نشر، «معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك»: مجلة المفكر: العدد 5، بسكرة: ص 31

[xxi] صالح الصالحي، 2004، «الإتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة»: ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي سبتمبر 2004: الجامعة الأردنية، عمان، ص 350

[xxii] سليمان شيوط: 2008: **آفاق التكامل الإقتصادي العربي في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة**، رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية: جامعة سعدي دحلب: البليدة، ص 127

[xxiii] صبحي ولد ناذي، بدون سنة، «التبادل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي بوسل تعزيزه»، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية متوفرة على الموقع

http://www.cmers.org/component/content/article/115-hgh

تم تحميلها بتاريخ :(2018/08/01)

[xxiv] شلوفي عمير، 2017-2018، مرجع سابق، ص 130

[xxv] عبد النور بن عنتر، 2014، «الاتحاد المغاربي بين الإفتراضات والواقع»: ص 10

[xxvi] لعجال آعجال محمد أمين: مرجع سابق، ص 31 -32

[xxvii] عادل مساوي وعبد العلي حامي الدين، 2010، « المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية»: مجلة البيان، ص 382، متوفرة على الموقع :

http://www.albayan.co.uk/StrategicReportView.aspx?Id=111، تم تحميلها بتاريخ (2018/07/28)

[xxviii] بن مشري عبد الحليم :2013: «التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي»: بدون المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة، قطر، 17-18 فيفري، ص 12

[xxix] محمد بن آعجال لعجال، المرجع السابق: ص 33-35

[xxx] عبد العزيز شرابي، 2008: مرجع سابق، ص 18

[xxxi] ديدي ولد السالك، بدون سنة:« اتحاد المغرب العرب: أسباب التعثر ومداخل التفعيل»، ص 27، متوفرة على الموقع

http://www.cmesmr.org/images/filesPDF/UMA.pdf

تم تحميلها بتاريخ (2018/08/10)